

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

أ. د. عبدالكريم جابر شنجار*: مستقبل الاتحاد الأوروبي بين حلم الآباء المؤسسين وإصرار الأبناء على البقاء في ظل تداعيات جائحة كورونا

مرّت قبل أيام الذكرى السبعين لاقتراح وزير خارجية فرنسا روبير شومان (1886-1963) في خطبته الداعية في 9 مايو من عام 1950 الى وضع إنتاج الفحم والحديد والصلب تحت سلطة أوروبية مشتركة بدأت بست دول أعضاء ثم (12) ثم (15) عضوا الى ان أصبحت (28) عضوا، وبعد انسحاب بريطانيا في 31 يناير 2020 أصبح العدد (27) دولة.

كان الآباء المؤسسون للاتحاد الأوروبي آنذاك يعيشون تحت ضغط تغير الخارطة العسكرية والسياسية والاقتصادية للعالم بعد نتائج الحرب العالمية الثانية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتفوق المشروع الأمريكي - الذي قدمه وزير خزائنها هاري ديكستر وايت (1892-1948) الذي كان يهدف الى إنشاء صندوق تثبيت دولي للمساعدات الدولية المتبادلة بين الدول الأعضاء في ظل نظام قاعدة (الصرف بالذهب) - على المشروع الأوروبي الذي قدمه جون مينارد كينز (1883-1946) الذي كان يتضمن خلق مؤسسة نقدية دولية تخول بسلطة خلق عملة دولية، لتصبح العملة الاحتياطية الرئيسة، ومن ثم يمكن تسديد القروض وتكاليف الحرب بهذه العملة. بعد الحوارات رفض المشروع الأوروبي لصالح المشروع الأمريكي.

بعد سنوات جاء الحلم الأوروبي بالوحدة (من الأورال الى الاطلسي) على لسان الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول (1890-1970)، بعد التطورات في طبيعة العلاقات

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

الاقتصادية بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، مثل فيما بعد الأساس وراء انبثاق معاهدة روما عام 1957 لتتخطى المستويات الأولى للتكامل الاقتصادي من البدء في إنشاء منطقة تجارة حرة وبعدها اتحاد كمركي، وذهبت مباشرة الى إقامة السوق الأوروبية المشتركة (EEC) وسمحت عند هذا المستوى لجميع عناصر الانتاج بالتحرك بصورة حرة بين الدول الأعضاء.

ويُعدُّ الاتحاد الأوروبي (EU) European Union اليوم اتحادا اقتصاديا وسياسيا معا دون أي حدود داخلية أو عوائق محلية أمام حركة الاشخاص المقيمين في الدول الأعضاء وانتقال السلع والبضائع ورؤوس الاموال بحرية تامة. وخلاصة ذلك، يُعدُّ الاتحاد الأوروبي رائدا عالميا في إزالة الحدود بين أعضائه. وغالبا عندما يجري الحديث عن التجارب التكاملية الناجحة يتبادر الى الذهن مباشرة تجربة الاتحاد الأوروبي بلا منافس، وكل ما اتبع من التجارب الأخرى هو محاولة لتقليدها.

وتبين المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الاوربي بأنه إقليم واحد يزيد عدد سكانه عن 500 مليون نسمة، ويحتل المرتبة الثانية من الناتج العالمي لعام 2019 البالغ نحو 87.3 تريليون دولار بنسبة 21.4% بعد الولايات المتحدة في المركز الاول بنسبة 24.5% ثم الصين بنسبة 16.8% ثالثا. كذلك يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية عالميا في الإنتاج الصناعي بنسبة 14.6% بعد الصين الاولى عالميا بنسبة 16.6% ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثالثا بنسبة 13.6%.

إن الاتحاد الأوروبي لم يواجه مشكلة على الصعيد الداخلي ولا سيما مسألة الانسحاب البريطاني منه، وكحال دول العالم المختلفة تعرّض الاتحاد الأوروبي الى (-COVID-19)، وكان تأثيره ملحوظا على أعضائه، بعد ان وُضعت جميع أنظمة الرعاية

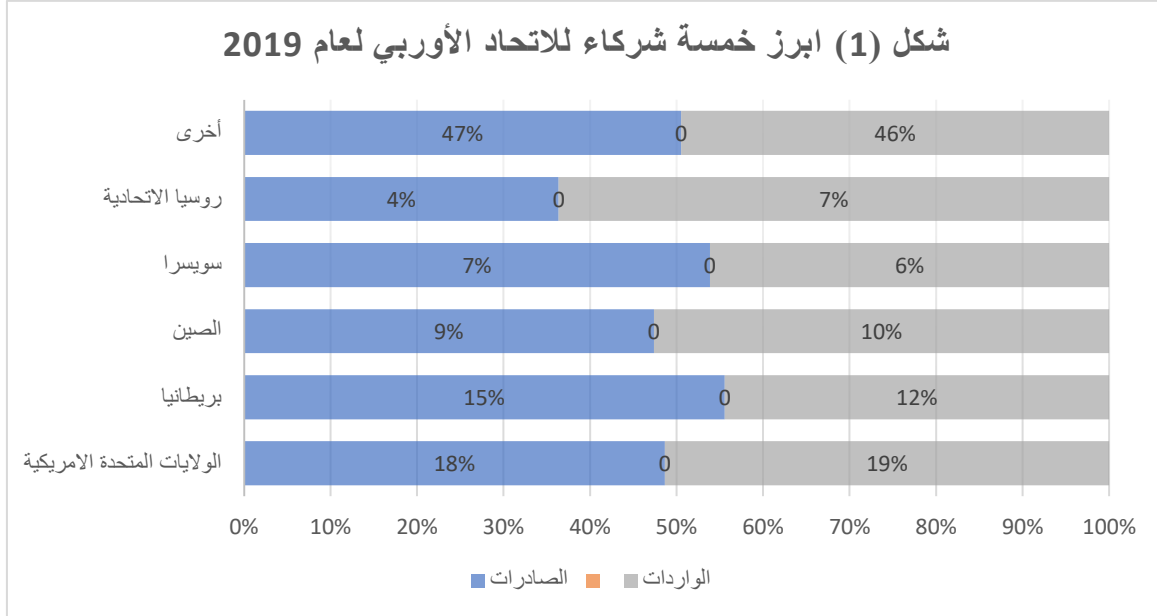
أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

الصحية تحت ضغوط هائلة، دفع أكثر من نصفها الى إعلان حالة الطوارئ. والشائع في الأوساط العالمية أن جميع الأوروبيين مصابون بالفايروس. ولا نريد الحديث عن الخسائر البشرية من جراء تفشي الوباء في دول الاتحاد الأوروبي، بل التركيز على مستقبل الاتحاد الأوروبي، ونعتقد أن مدخل التكامل الاقتصادي كان الأبرز في انطلاقة الوحدة الأوروبية وكان ينصبُّ بادئ ذي بدء على تعزيز التبادل التجاري الداخلي (Intra Trade) بين الدول الأعضاء. وقد تعرض هذا النشاط الاقتصادي في جانبه (السلعي والخدمي) الى أضرار كبيرة جراء انعكاسات الابتعاد الاجتماعي، قيود السفر، الغاء الاحداث الرياضية، إغلاق المحلات التجارية والمطاعم، الزامية إجراءات الحجر الصحي. ومع التباين في الخسائر، فبعض الأعضاء داخل الاتحاد تبلغ نسبة تجارته البينية أكثر من 50%، وتشير البيانات المعبرة عن تجارة الاتحاد الأوروبي لعام 2019 الى أن حجم الصادرات بلغت نحو 5193 مليار يورو منها 3061 مليار يورو (صادرات - بينية)، وبنسبة تبلغ 59%، وتبلغ هذه النسبة عند بعض الأعضاء نحو 80% في سلوفاكيا و79% و78% في جمهورية الجيك وهنغاريا على التوالي. اما الواردات فقد بلغت نحو 4937 مليار يورو منها 3002 مليار يورو (واردات - بينية) وبنسبة تبلغ 61% وفي بعض أعضائها تصل الى 79% في سلوفاكيا وكرواتيا و76% في النمسا وإستونيا. والحال نفسه ينطبق على التجارة في الخدمات، إذ تبلغ نسبة التجارة البينية في الخدمات بين أعضاء دول الاتحاد الأوروبي نحو 57% من مجموع الصادرات الخدمية التي تبلغ نحو 1160 مليار يورو. ويوضح الشكل رقم (1) أبرز خمسة شركاء تجاريين للاتحاد الأوروبي، وتتصدر الصين (مركز انطلاق COVID-19) المرتبة الأولى في توريد البضائع الى دول الاتحاد (27 عضوا) وهي الجهة الوحيدة من هؤلاء الشركاء الذين تحقق معهم عجزا تجاريا يبلغ نحو 163.6 مليار يورو، في حين تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في جانب صادراتها الخارجية وفي إجمالي التجارة بين الطرفين بحجم يبلغ نحو 614.4 مليار

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

يورو هذا يمثل ما نسبته 15.2% من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، تليها الصين بمبلغ 560.2 مليار يورو بنسبة تبلغ 13.8% ثم بريطانيا بحجم 512 مليار يورو وبنسبة تبلغ 12.5%، والدول الثلاثة المشار إليها تمثل نحو 40% من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي. وبشكل أجمالي، يحقق الاتحاد الأوروبي فائضا في تجارته الخارجية.

شكل (1) ابرز خمسة شركاء للاتحاد الأوروبي لعام 2019

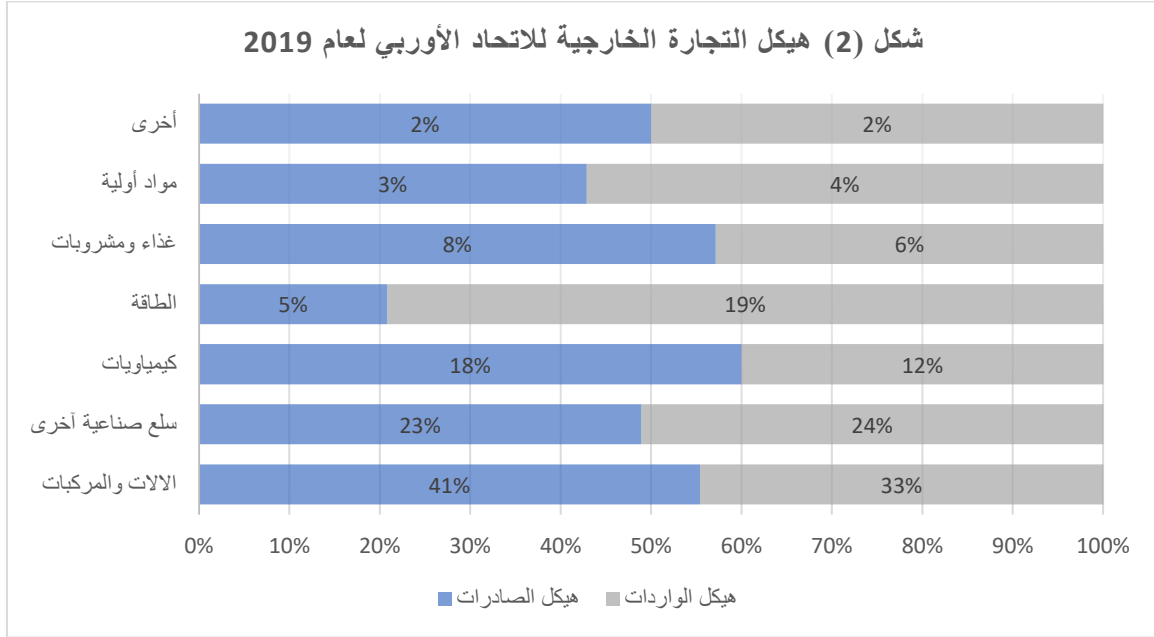


Source: https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-datasets/-/ext_lt_mainmach

ويبين الشكل البياني رقم (2) هيكل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (الصادرات والواردات). وفي جانب الصادرات تحتل الآلات والمركبات المركز الأول، وتحقق عجزا في ميزان الطاقة، إذ تسجل نسبة 19% في الواردات ونسبة 5% في الصادرات.

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

شكل (2) هيكل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي لعام 2019



Source: https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-datasets/-/ext_lt_mainmach

وتأسيسا على المكانة التجارية التي تحتلها دول الاتحاد الأوروبي، فمن الطبيعي السؤال: ماذا يفعل الأبناء للمحافظة على الأهداف التي أسسها الآباء في ظل تداعيات (COVID-19)؟ بعد أن سجلت على أعضائها الكبار (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) عدم التعامل بنفس الاستجابة الى السياسات التي استخدمتها خلال الأزمة المالية العالمية (2008-2009) نظرا لاختلاف التداعيات لهذه الجائحة التي تعد أكبر كارثة تحصل في العالم منذ الحرب العالمية الثانية فهي لا تعترف بالحدود الوطنية للدول. وبعد تفشيها لجأت دول الاتحاد الأوروبي الى اتخاذ مجموعة من السياسات المالية والشراء من قبل البنك المركزي الأوروبي (ECB) عبر إنشاء برنامج طوارئ برأس مال يبلغ 800 مليار دولار، واتباع الحجر الصحي، وغلاق الاعمال، وفرض القيود على السفر والحدود بين الأعضاء، تقديم الاعانات للعمال، والإعفاءات الضريبية للشركات، وتأجيل بعض المدفوعات وضمان القروض، من خلال حزمة إنفاق طارئة بقيمة 500

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

مليار يورو بما يوفر آليات الاستقرار الأوروبية وتأمين البطالة. ولكن مع كل هذه الإجراءات برزت الى السطح خلافات عميقة جدا حول فكرة إصدار (CORONA BOND) التي دعت لها كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان، وهي فكرة مماثلة لخطة (مارشال- COVED) لتتناسب مع حجم الأزمة لدعم الأعضاء الأكثر تضررا، لكن هذه الفكرة واجهت اعتراضا من قبل كل من ألمانيا وهولندا بدعوى عدم قدرة دافعي الضرائب من المقيمين الأوروبيين، مما دفع هذا الاختلاف الى فتح جروح لم تلتئم سريعا بين الأعضاء. ونلمس ذلك في تحذير السيد (Giuseppe Conte) رئيس وزراء إيطاليا الحالي، عندما صرح بالقول إذا ما فشلت دول الاتحاد في التصدي لـ (COVID-19) فإن المشروع الأوروبي ربما ينتهي بعد أن تضطر الأجيال القادمة الى تحمّل (التكلفة الهائلة لاقتصاد مدمر). هذه الصورة لتداعيات الجائحة ليست حربا ولكنها تشبه الحرب فهي تتطلب اتخاذ سياسات لتوجيه الموارد الى مستويات غير اعتيادية داخل الاتحاد الأوروبي نفسه. وعلى الصعيد العالمي، وجد الأبناء أنفسهم منفردين في ظل غياب القيادة الأمريكية لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية الى طرح تصورات قائمة على نتائج التميز بين (COVID-19) وما بعدها الذي أصبح واضحا جدا. وهذه التصورات تتخلص بما يأتي:

أولا: ضرورة عقد مؤتمر (بريتون وودز) جديد لبناء نظام لما بعد (COVID-19) لإدارة الأزمات الاقتصادية العالمية وأن لا يستند إلى فكرة الهيمنة القديمة للدولار الأمريكي وفق قاعدة (الدولار - الذهب). فعلى سبيل المثال، طرح صندوق النقد الدولي واحدا من الحلول لمواجهة تداعيات (COVID-19) من خلال توزيع تسهيلات مالية من موارده بحجم 500 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة (SDR) توزع على أعضائه، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ حصتها في الصندوق 17.45% فإنها سوف تستحوذ على مبلغ 113.3 مليار دولار، وهذا دليل

أوراق سياسات في الاقتصاد الدولي

على الهيمنة الأمريكية على المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وبالتالي لابد من أن تكون الاصلاحات الجديدة تختلف عن سابقتها.

ثانيا: بناء شراكة عالمية في مجال الصحة بما يتيح لمنظمة الصحة العالمية (WHO) مراقبة السياسات الصحية للدول المختلفة وضمان تبادل عالمي للمعلومات بشكل أفضل حول ضرورة اتباع وإعلان حالات الطوارئ الصحية، في ظل الاتهامات الأمريكية الى الصين بتأخير الاعلان عن خطورة (COVID-19) وقد بلغت حدتها الى التهديد بقطع العلاقات معها نهائيا.

ثالثا: ترى دول الاتحاد الاوربي ضرورة وضع خطة إنقاذ إنسانية عالمية لمساعدة الدول الفقيرة في دول جنوب الصحراء الأفريقية التي تفتقر الى القدرات الوطنية في مجال تدريب العاملين في المجال الصحي.

وفي الختام، أتقدم بالشكر والتقدير الى الزملاء العاملين في شبكة الاقتصاديين العراقيين على جهودهم المخلصة في دعم مسيرة البحث العلمي في عراقنا العزيز.

(*) أستاذ التنمية الدولية، جامعة القادسية/جمهورية العراق

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة

إلى المصدر. 10 حزيران 2020

<http://iraqieconomists.net/>